

المجلة الدولية للسليب الأحمر

دعوة لتقديم مقالات: إعادة النظر في المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر

الموعد النهائي لتقديم المقترحات: 22 أيار/مايو 2023

ما برحت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تعتمد منذ أمد طويل على مجموعة أساسية من المبادئ، التي تُسمى "المبادئ الأساسية"، باعتبارها أدوات محوية تساعد في توجيه عملها الإنساني في مختلف أنحاء العالم. وتطوّر عدد المبادئ وأسمائها على مدى الأعوام المائة والستين التي مضت منذ تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر. واتّخذت شكلها الحديث – بصفتها المبادئ الأساسية السبعة – عندما دُوّنت رسمياً في عام 1965، من خلال اعتمادها بالإجماع في المؤتمر الدولي العشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.¹

وهذه المبادئ الأساسية السبعة هي: الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوعية، والوحدة، والعالمية.

وتوجّه هذه المبادئ عمل الحركة وتيسّره. والإنسانية هي القوة الدافعة وراء هذا العمل والأساس الذي يستند إليه، ويجسّد هذا المبدأ القيم الأساسية للحركة ومهمتها. والحياد، بدوره، هو الأسلوب الأعلى أولوية لتحقيق تلك القيم والمهمة في الممارسة العملية. ومعاً، يقتضيان بأن تعمل الحركة على تقديم المساعدة، وتفادي المعاناة الإنسانية والتخفيف منها، وحماية الحياة والصحة، وضمان احترام البشر – وكلّ ذلك بناءً على الاحتياجات الملحة ودون التمييز على أساس الجنسية، أو العرق، أو المعتقدات الدينية، أو الوضع الاجتماعي، أو الآراء السياسية.

وتعمل المبادئ أيضاً على تيسير هذا العمل. ويسمح الحياد والاستقلال للحركة بتجنب التحيز أو إيجاد نفسها مدينة لأي مصدر من مصادر القوة أو التأثير – وتجنب النظر إليها على أنها معرّضة لهذا التحيز أو التأثير غير المبرر. وتوفّر الوحدة والخدمة التطوعية والعالمية الأسس التنظيمية للحركة من أجل تحقيق مهمتها. وتساعد هذه المبادئ الخمسة معاً الحركة على بناء الثقة والطمأنينة والقدرة على الوصول الآمن إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية.

ونظراً إلى الدور المحوري للعاملين في المجال الإنساني على خطوط المواجهة الذي يتمثل في فهم المبادئ الأساسية وتطبيقها أثناء أداء أعمالهم اليومية، تشجّع المجلة أولئك الذين يعملون في القطاع الإنساني على خطوط المواجهة (سواء على مستوى المقر أو المستوى الميداني) على تقديم مقترحات بشأن ممارسة تجسيد هذه المبادئ في عملهم. وفي هذا السياق، نرحّب بالمقترحات التي تناقش الدور المزدوج للمبادئ: بوصفها قيماً شاملة من ناحية، وأدوات تشغيلية ومبادئ ميسرة للعمل الإنساني من ناحية أخرى.

¹ "المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر: أخلاقيات وأدوات للعمل الإنساني"، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2016، <https://shop.icrc.org/the-fundamental-principles-of-the-international-red-cross-and-red-crescent-movement-pdf-ar.html>

تطبيق المبادئ في القطاع الإنساني

تتطبيق المبادئ الأساسية السبعة في حد ذاتها فقط على عمل مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر – أي الجمعيات الوطنية البالغ عددها 192 جمعية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية).

وفي هذا السياق، فإن فعاليتها في توجيه العمل الإنساني وتيسيره قد شجعت العديد من الكيانات الأخرى على الالتزام ببعض هذه المبادئ أو كلها.² وجدير بالذكر أن المبادئ الأساسية الأربعة الأولى – الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال – التي يُشار إليها باسم "المبادئ الإنسانية"، توجّه، ضمن أمور أخرى، جميع برامج المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة.³ والتزمت العديد من المنظمات الأخرى بالعمل وفقاً للمبادئ الإنسانية، أو وفقاً لأي من المبادئ التي تتوافق مع عملها.

ولذلك، فإن المنظمات التي تستخدم المبادئ الإنسانية أو الأساسية كأدوات إرشادية في عملها قد تحدّدها وتفسّرها وتطبّقها بشكل مختلف، على الرغم من استخدام المصطلحات نفسها. ومن الواضح أن المبادئ الإنسانية، والمبادئ الأساسية على نطاق أوسع، تمثل مصدر إلهام وتحفيز بالنسبة إلى جزء كبير من القطاع الإنساني.

وبناءً على ذلك، تبدي المجلة اهتماماً كبيراً بالاطلاع على مجموعة متنوعة من تجارب أصحاب المصلحة في تفسير المبادئ الإنسانية أو الأساسية أو القيم المماثلة، وتطبيقها – فضلاً عن التجارب في اختيار عدم تبني هذه المبادئ في العمل الإنساني.

التحديات والفرص

على الرغم من القيمة المقبولة على نطاق واسع للمبادئ الأساسية والإنسانية باعتبارها عوامل أخلاقية وعملية دافعة للعمل في القطاع الإنساني، فإن التوترات تنشأ عندما تحتكّ هذه المبادئ بدوافع وضرورات الأخرى. وفي الوقت نفسه، تغيّر سير النزاعات المسلحة وطبيعتها من نواح عديدة بشكل جذري منذ أن صيغت المبادئ أولاً ثم دُوّنت فيما بعد. ونشهد على نحو متزايد وقوع نزاعات مسلحة ذات طابع غير دولي. ودفعت التطورات التكنولوجية بوسائل الحرب وأساليبها إلى حدود مجهولة. ويحصل الجمهور العالمي على المعلومات (والمعلومات المضللة) بمستويات لم يسبق لها مثيل. ومع تحوّل العالم، تحوّلت كذلك الحركة والقطاع الإنساني على نطاق أوسع. وعلى الرغم من أن التوفيق بين المتطلبات الأخلاقية المتضاربة كان منذ فترة طويلة جزءاً لا يتجزأ من العمل الإنساني، فإن تغيّر الحرب والقطاع الإنساني جعل من الصعب تحقيق هذا التوفيق في كثير من هذه المتطلبات. وتتلخّص العديد من مجالات الاحتكاك هذه في سؤال واحد واسع هو كالتالي:

كيف يمكن للقطاع الإنساني أن يوفّق بين المبادئ الإنسانية والمتطلبات المتضاربة أحياناً للعمل الإنساني الحديث؟

وعلى سبيل المثال، شهدت السنوات الأخيرة دعوات متزايدة إلى تحسين توطين العمل الإنساني وتحريره – أي ضمان أن تقع سلطة اتخاذ القرار وعملية التنفيذ، في البرامج الإنسانية، جزئياً على الأقل في أيدي الجهات الفاعلة المحلية وخارج أيدي الدول والكيانات التقليدية القوية. وفي هذه الحالة، أدركت الحركة منذ وقت طويل وجود توتر

² في الواقع، كانت بعض المبادئ الأساسية هي عوامل دافعة لأنواع مختلفة من العمل الإنساني قبل وجودها كمبادئ أساسية. وبالتالي، فإن هذه المبادئ بصفتها قيماً لها حياة خاصة بها، بغض النظر عن مكانتها بين المبادئ الأساسية.

³ دُون قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/182 (1991) المبادئ الثلاثة الأولى؛ وأضاف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 114/58 (2004) مبدأ الاستقلال.

قائم بين الحياد والاستقلال، من ناحية، والاعتماد على الجهات الفاعلة المحلية التي لا يمكن أن يُطلب منها أو يُتوقع منها منطقياً التخلي عن ولائها وانحيازها، من ناحية أخرى.⁴ فهل يمكن حل هذا التوتر وهل ينبغي ذلك؟

وفي هذا الصدد، تقتضي الإنسانية وعدم التحيز والحياد أن يُنفذ العمل الإنساني دون تمييز ودون ولاء. ولكن الحقيقة أن التمييز - على أساس الجنس، والنوع الاجتماعي، والميل الجنسي، والجنسية، والعوامل الأخرى - يبقى أمراً واقعاً في أنحاء كثيرة من العالم. ويشكل هذا في حد ذاته تحدياً حقيقياً للعاملين في المجال الإنساني. فكيف يؤثر الحفاظ على عدم التحيز والحياد في هذا القطاع على قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على التعامل بإنصاف مع مجموعة متنوعة من العاملين في المجال الإنساني وعالم متنوع من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات؟ وكيف يمكن للقطاع أن يتغلب على التوترات الواضحة بين هدفه المحوري ومبادئه الجوهرية، من ناحية، والقيود التي تفرضها النظم القانونية على المستويين الوطني والمحلي، من ناحية أخرى؟

وربما يشهد العالم الحديث استسراء المعلومات الخاطئة والمضلة أكثر من أي وقت. ونظراً إلى أن المعلومات غير الموثوقة تزداد أكثر فأكثر، خاصة عبر الإنترنت، يواجه القطاع الإنساني تحدياً مزدوجاً. أولاً، يتعين عليه مواجهة التحدي المتمثل في تحديد المعلومات الموثوقة مقابل المعلومات غير الموثوقة أثناء التخطيط لبرامجه وأنشطته واستجابته للأزمات. وثانياً، يتعين عليه التوصل إلى قرارات متأنية بشأن إمكانية وطريقة الاستجابة للمعلومات الخاطئة والمضلة بشأن العمل الإنساني في حد ذاته. فكيف يمكن للقطاع الإنساني حماية حياده وعدم تحيزه الفعليين والمتصورين؟

وترتبط أيضاً التحديات المتعلقة بالمعلومات الخاطئة والمضلة بمسائل تصور الجمهور العام. ويقتضي مبدأ الاستقلال أن تعمل الجهات الفاعلة الملتزمة به باستقلالية. وفي أغلب الأحيان، يُنظر إلى هذه الاستقلالية في ضوء علاقتها بالحكومات والجيوش والأطراف الأخرى في النزاعات المسلحة ومصادر السلطة التقليدية الأخرى. ومع ذلك، يتعين ألا تقتصر الاستقلالية على مصادر التأثير تلك، إذ يمكن أن يشكل الرأي العام مصدراً مهماً للضغط، لا سيما في عالم تتزايد فيه فرص إبداء الرأي وإسماع الصوت عبر الإنترنت وفي المنتديات العامة. ويشكل الخطاب العام الحيوي أمراً محورياً لتسليط الضوء على الأضرار والتحديات الإنسانية. ورغم ذلك، فإن الخطاب العام القوي لا يعني بالضرورة أن الجمهور سيأخذ خياراته أو مطالبه وفقاً للمبادئ الأساسية أو الإنسانية. وبالتالي، يتعين على القطاع الإنساني الحرص على أن يكون الخطاب إعلامياً وليس جازماً. فكيف يمكن للقطاع تحقيق التوازن الصحيح بين الإصغاء والاستجابة لجمهور نشط والحفاظ في الوقت ذاته على استقلاله؟

والمناقشة بشأن التحديات والفرص المعروضة هنا ليست شاملة على الإطلاق، بل تهدف إلى تحديد بعض نقاط الضغط المعاصرة الرئيسية التي تواجه الجهات الفاعلة الإنسانية في تفسير المبادئ الأساسية والإنسانية وتطبيقها. وترحب المجلة بالمقترحات التي تتناول هذه المسائل والمواضيع التي تتصل بها، وتشجع المؤلفين على المشاركة في إجراء تحليل نقدي واقتراح سبل ممكنة للمضي قدماً.

دعوة لتقديم مقترحات

⁴ "المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر: أخلاقيات وأدوات للعمل الإنساني"، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر، حزيران/يونيو 2020، <https://shop.icrc.org/the-fundamental-principles-of-the-international-red-cross-and-red-crescent-movement-pdf-ar.html>

مع اقتراب الذكرى الستين للمبادئ الأساسية، تدعو المجلة الدولية للصليب الأحمر إلى تقديم مقترحات بشأن هذه المبادئ - وكيفية فهمها في عام 2023، وكيفية تطبيقها في الممارسة العملية، وكيف تطرح التطورات الحديثة (في النزاعات المسلحة، وحالات الطوارئ الإنسانية، والمجتمع ككل) تحديات وفرصاً جديدة أمام المبادئ وفعاليتها.

ونظراً إلى العدد الكبير من المؤلفات الموجودة بشأن هذا الموضوع، نقدّر بشكل خاص المقترحات ذات المنظور الاستشراقي التي تقدّم توصيات لمعالجة المشاكل القانونية والإنسانية الحالية، إضافة إلى المقالات التي تقدّم حججاً مبتكرة وإبداعية قد تؤثر على المناقشات القانونية والسياساتية في المستقبل.

تقديم مقترحاتكم

ندعو أي شخص مهتم إلى تقديم ملخص يتضمّن 500 كلمة كحد أقصى بحلول 22 أيار/مايو 2023، إضافة إلى سيرة ذاتية تتضمّن 300 كلمة كحد أقصى. ويُرجى العلم بأنه إذا دُعيتُم إلى تقديم مشروع نص بناءً على مقترحكم، فينبغي أن يتراوح حجم المقال العادي النهائي بين 8000 و10000 كلمة (بما في ذلك الحواشي)، ونرحّب كذلك بالمقترحات بتنسيقات أخرى (مذكرات الرأي، وما إلى ذلك). وستعطي عملية الاختيار الأولوية للمقترحات المبتكرة التي تتمتع بقدرة واضحة على المساهمة في المناقشات القانونية والسياساتية وتعزيزها في هذا المجال في السنوات المقبلة.

ويُرجى إدراج المعلومات التالية في الملخص:

(أ) العنوان؛

(ب) الحجج الرئيسية التي تعتمون تطويرها؛

(ج) شرح الكيفية التي يثري بها موضوعكم بصورة مبتكرة المؤلفات الموجودة ويتناسب مع سياسة التحرير التي تنتهجها المجلة (ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على [الإرشادات الموجهة إلى المؤلفين](#) الخاصة بنا).

ويُرجى إرسال هذه المعلومات في وثيقة واحدة بصيغة Word إلى البريد الإلكتروني التالي: review@icrc.org. ويُرجى العلم بأنه وفقاً لالتزامنا المستمر بتوفير حيز للمشاركة أمام مجموعة متنوعة من الأصوات في هذا المجال، فإننا نشجّع الطلبات التي تقدّمها الأصوات الراسخة والناشئة على السواء.

وستبأغون بحالة مقترحكم بحلول 22 حزيران/يونيو 2023. وإذا تلقّيتُم دعوة إلى إرسال مقال كامل، فسيطلب منكم إرسال نسخة من مقالكم النهائي في موعد أقصاه 15 أيلول/سبتمبر 2023.

ويُرجى العلم بأن الطلبات المقدّمة لهذا الإصدار ستنتظر فيها لجنة تحكيم سيُعلن عن أعضائها في الأسابيع المقبلة.